

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويغطي التقرير التطورات التي استحدثت منذ تقريره السابق عن البعثة، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/409)، عن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والتقدم المحرز في تنفيذ المهام والمعايير الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)؛ وتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك الاستعدادات لانسحابها.

ثانياً - الأمن

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية عموماً هادئة نسبياً. وقد انخفض بشكل ملحوظ عدد الحوادث المبلغ عنها فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، باستثناء حالات السرقة أو محاولة السرقة. وأبلغ عما مجموعه عشرة حوادث في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، مقابل ٢١ حادثاً في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ولم ترد بلاغات عن محاولات اختطاف سيارات أو سطو مسلح. ويعزى هذا الانخفاض إلى جملة عوامل منها: موسم الأمطار الغزيرة غير المعتادة التي حُدَّت من الحركة البرية؛ وزيادة يقظة السلطات وقوات الأمن التشادية؛ وتحسن العلاقات بين تشاد والسودان، بما في ذلك على وجه الخصوص أنشطة القوة المشتركة بين تشاد والسودان لرصد الحدود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد ما يربو على ٣٠٠ عضو من أعضاء جماعات المعارضة المسلحة التشادية من السودان إلى تشاد.



٣ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أنقذت عملية قامت بها القوة المشتركة لرصد الحدود مقاولا تجاريا أجنبيا، كان قد اختطف قبل ذلك بعشرة أيام في منطقة أم جرس (إقليم إندي) في شرقي تشاد. وتم العثور على ذلك المقاول في غرب دارفور. واعتقلت السلطات التشادية ستة من المشتبه بهم. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلن السفير السوداني في تشاد أن البلدين قد اتفقا على زيادة قوام القوة المشتركة لرصد الحدود من ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ فرد.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية في شرقي تشاد بسبب نقص الأغذية وحدوث الفيضانات. وتلقى المعونة من منظمات إنسانية نحو ٢٦٢ ٠٠٠ لاجئ سوداني في ١٢ مخيما و ٦٨ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٦٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ٣٨ موقعا. وإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة إلى ٤٨ ٠٠٠ من العائدين وإلى ما يقدر بنحو ١٥٠ ٠٠٠ من السكان المضيفين.

٥ - وتسببت الأمطار الغزيرة غير المعتادة في حدوث فيضانات وتدمير ممتلكات. وكان تقييم الأثر الكامل للفيضانات صعبا. وما زال الوصول إلى العديد من المناطق غير ممكن سواء عن طريق البر أو الجو. وقد تضرر بشدة ما يقدر بنحو ١٤٤ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلد، ولقي ١٥ مدنيا مصرعهم نتيجة للفيضانات. وفي إقليم دار سيلا، قامت الحكومة أو منظمات إنسانية بنقل حوالي ١٠٤ عائلات مشردة دمرت الفيضانات منازلهم إلى مناطق أكثر أمنا. وأعدت منظمة دولية غير حكومية رئيسية واحدة على الأقل برمجة أنشطتها ناقلة إياها من الشرق إلى مناطق أخرى في البلد لمواجهة التحديات الناشئة في المجال الإنساني.

رابعا - مسؤوليات حكومة تشاد عن حماية المدنيين وموظفي وأصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

ألف - أمن وحماية المدنيين المعرضين للخطر

٦ - يبلغ قوام المفزة الأمنية المتكاملة في الوقت الحاضر ٨٠٤ ضباط، من بينهم ٩٠ امرأة. وفي آب/أغسطس وحتى ٢٣ أيلول/سبتمبر، أبلغت السلطات الوطنية بأن تلك المفزة قامت بـ ٣٢٩ ٢ دورية نهائية وليلية في مخيمات اللاجئين وحولها، ووفرت ٣١٦ ١ عملية حراسة أمنية للجهات العاملة في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت المفزة الحماية في ١٥٠ نقطة لتوزيع الأغذية تديرها الجهات العاملة في المجال الإنساني. وسجلت

المفرزة أيضا ١٩٧ مخالفة للقانون، واعتقال ٩٢ من المشتبه بهم، ونقل ٣٣ منهم إلى الدرك المحلي لإحالتهم إلى نظام العدالة.

٧ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، قدمت حكومة تشاد خطتها لاستمرار المفرزة (S/2010/470). وأعدت الحكومة، في تلك الخطة تأكيد التزامها بتولي المسؤولية الكاملة عن احتياجات المفرزة لوجستيا وماديا على السواء، وتعزيز أفرادها ومعداتها. وتشير الخطة أيضا إلى ضرورة استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة. وينص مفهوم حماية المدنيين في شرقي تشاد على إقامة حزام أمني من ثلاثة عناصر هي: قوات الجيش الوطني التشادي التي تتمركز في البلدات التي توجد بها حاميات عسكرية على طول الحدود مع السودان، وتكملها القوة المشتركة بين تشاد والسودان لرصد الحدود؛ وقوات الدرك الوطني والحرس الوطني والمنتقل في تشاد، التي توجد في كافة القرى الكبرى في الشرق؛ والمفرزة الأمنية المتكاملة التي توجد داخل وحول مخيمات اللاجئين والبلدات، بالاشتراك مع قوات الأمن المحلية، مثل الدرك والشرطة الوطنية.

٨ - وتعتزم الحكومة مخاطبة عدد من الجهات المانحة المحتملة وغيرها من الشركاء الدوليين للمساعدة في تلبية احتياجات الميزانية لعام ٢٠١١ من أجل تعهد المفرزة من الناحية المالية. وتضمن مشروع الميزانية مخصصات لقوة من ١ ٠٠٠ ضابط بتكلفة تقدر بمبلغ ١٣,٨ ملايين دولار (٧,٦ ملايين دولار لتكاليف التشغيل و ٦,٢ ملايين دولار لتكاليف الأفراد)؛ ولكن الحكومة تعيد النظر في هذه التكاليف التقديرية.

باء - تيسير المساعدات الإنسانية وحرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني

٩ - بحلول منتصف أيلول/سبتمبر، أنشأت الحكومة مكاتب شؤون الأمن والتنقلات، بدعم من البعثة، في تسعة من المواقع الـ ١٣ المقررة. ومن ناحية العمليات، ركزت هذه المكاتب في المقام الأول على تنسيق عمليات الحراسة الأمنية لصالح العاملين في المجال الإنساني. وأولي تركيز أقل لمهام أخرى، مثل تبادل المعلومات ومهام الحراسة والدوريات الأمنية في المنطقة والرد السريع. وتواصل الحكومة، بدعم من البعثة، معالجة التحديات اللوجستية والإدارية والمتعلقة بالاتصالات، التي تواجه هذه المكاتب. ولا يمكن اختبار أداء هذه المكاتب بشكل كامل إلا بعد بداية موسم الجفاف، عندما يمكن أن تستأنف الحركة والأنشطة الإنسانية بالكامل.

خامسا - التقدم الذي أحرزته حكومة تشاد في استيفاء المعايير التي حددها مجلس الأمن

ألف - العودة الطوعية للمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة ودائمة

١٠ - في ٧ أيلول/سبتمبر، عقد الفريق العامل الرفيع المستوى المشترك بين حكومة تشاد والأمم المتحدة اجتماعه الثالث لتقييم الوضع على أرض الواقع فيما يتعلق بحماية المدنيين وتنفيذ التدابير التي اعتمدها الحكومة من أجل تنفيذ المهام الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠). وخلال الاجتماع، أفاد ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٤٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا قد عادوا إلى قراهم الأصلية (١٧ ٠٠٠ في أسونغا و ١٨ ٠٠٠ في كوكو (إقليم وادي)؛ و ١٠ ٠٠٠ في كيري وما حولها و ٣ ٠٠٠ في مودينا (إقليم دار سيلا)). وتحسبا لعودة المزيد من المشردين داخليا، أفادت هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد بأن الحكومة قد نشرت أفرادا من الدرك في مناطق العودة لتوفير الأمن، وأن الخدمات العامة سوف تستعاد. وأبرز ممثلو كل من الحكومة والأمم المتحدة أهمية ضمان الطابع الطوعي لعمليات عودة المشردين داخليا، وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والتعليم والغذاء والمأوى والخدمات الطبية في مناطق العودة لكفالة استدامة عمليات العودة.

١١ - وفي ختام الاجتماع، أعرب أعضاء فرقة العمل عن ارتياحهم للوضع الأمني الهادئ نسبيا السائد في شرقي تشاد في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وأشار رئيس الهيئة ورئيس الفريق العامل الرفيع المستوى، الجنرال أوكي محمد يايا داغشي، إلى زيادة اليقظة من جانب السلطات المحلية التشادية، وشددوا على ضرورة المحافظة على مستوى الأمن الحالي.

باء - تجريد مخيمات اللاجئين من السلاح

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة تشاد ومفوضية شؤون اللاجئين تنفيذ برامج لتوعية اللاجئين والمشردين بالطابع المدني للمخيمات. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، قامت المفزة الأمنية المتكاملة، في مخيم قوز عامر للاجئين قرب قوز بيبضا (إقليم دار سيلا)، بإلقاء القبض على ١١ شخصا يشتبه في أنهم اضطلعوا بأنشطة للتجنيد في المخيم خلال الأشهر القليلة الماضية، لصالح جماعة مسلحة. وما زال خمسة منهم رهن الاحتجاز بعد إجراء التحقيقات، وقد أحيلوا إلى القضاء.

جيم - توفير الأمن للاجئين، والمشردين داخليا، والمدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٣ - بذلت حكومة تشاد جهودا، من خلال وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات، لإنشاء هياكل لتنفيذ التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها الهيئات المنشأة بمعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من محدودية قدرات المندوبيات الإقليمية لهذه الوزارة، فقد عملت بنشاط، بدعم تقني ولوجستي من البعثة، على توعية السلطات المحلية والمسؤولين عن إنفاذ القوانين بحقوق الإنسان. وبناء على طلب السلطات العسكرية والأمنية التشادية، نظمت البعثة برنامجا لتدريب وتوعية قوات الأمن الوطني بشأن دورها في مجال حماية حقوق الإنسان.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

ألف - الدعم المقدم للمفرزة الأمنية المتكاملة

١٤ - واصلت البعثة تدعيم المفرزة، مع التركيز بوجه خاص على زيادة استقلالها الإداري والتشغيلي. وبإغلاق مكنتي البعثة في بهاي وغيريدا في تموز/يوليه، توقفت خدمات الرصد والدعم التي كانت تقدم طوال الوقت لهذين الموقعين التابعين للمفرزة. وقد اتسم الوضع الأمني في هذين الموقعين بالهدوء حتى الآن، وما زالت المفرزة تقوم بمهام الأمن.

١٥ - وتجري حاليا عملية لاختيار ٢٠٠ من الجندين الجدد للمفرزة، وقدمت هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد إلى البعثة قائمة تضم ٢٩٣ مرشحا، من بينهم ٤٧ امرأة. ومن المقرر أن يكتمل تدريب الجندين الجدد في الأشهر المقبلة، وسوف يرفع ذلك قوام المفرزة إلى حوالي ١٠٠٠ ضابط.

١٦ - ونظمت البعثة سلسلة من الدورات التدريبية لـ ٢٢ من كبار ضباط المفرزة بشأن الرصد والتوجيه، وتقييم الأداء، والتحقيق، وتقنيات وممارسات خفارة المجتمعات المحلية. كما قُدم تدريب على الاتصالات اللاسلكية وإصلاحات المركبات. ونظمت أيضا عدة حلقات عمل لتحسين تقنيات التخطيط والأساليب التعليمية لمدربي المفرزة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أكملت البعثة تدريب ١٩ مدربا إضافيا للمفرزة، ليصل العدد الإجمالي إلى ٣٠ مدربا. ومن المتوقع أن يتولى أولئك الضباط مهام شرطة الأمم المتحدة للتدريب الأولي والتدريب أثناء العمل لضباط المفرزة.

١٧ - وينص المخطط الحالي على نقل اختصاصات التدريب والمهام الإدارية من البعثة إلى المفزة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. كما تساعد البعثة المفزة على إنشاء مكتبة للمراجع تشمل مواد تعليمية تساعد في تدريب أفراد المفزة مستقبلاً.

١٨ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني الذي تديره البعثة لأنشطة سيادة القانون في شرقي تشاد حتى الآن ٨,١ ملايين دولار لصالح المفزة، مقابل المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٠ وقدره ١٧,٣ مليون دولار. ومن المنتظر صرف مبلغ إضافي من تعهدات الجهات المانحة قدره ٢,٦ مليون دولار. وبذلك يبقى عجز قدره نحو ٦,٦ ملايين دولار. ونظراً لهذا النقص، سوف تسعى البعثة، حتى نهاية ولايتها، إلى الاكتفاء بتغطية الاحتياجات الأساسية للمفزة.

باء - سيادة القانون

١٩ - في ١٢ آب/أغسطس، أطلق برنامج العدالة الوطني المسمى "برنامج دعم العدالة"، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية تنافسية للتعاقد مع منظمة أو منظمات غير حكومية لإنشاء وتشغيل ثلاثة مراكز للمساعدة القانونية في شرقي تشاد. وطبقاً للاقتراح، فإن المنظمة أو المنظمات غير الحكومية المختارة ستتولى تشغيل تلك المراكز، بالإضافة إلى توفير تدريب لمقدمي خدمات المساعدة القانونية وضباط الحماية الإنسانية. وقد تعهدت حكومة ألمانيا بأموال لهذا الغرض.

٢٠ - وواصلت البعثة توفير الدعم التقني والتوجيه لـ ١٥٨ من قضاة الصلح غير المحترفين ومساعدتهم. وقام البرنامج الإنمائي والبعثة أيضاً بمهمة تقييم مشتركة في نطاق الاختصاص القضائي لمحكمة الاستئناف في مدينة أبيشي لتقييم أثر تدريب قضاة الصلح غير المحترفين، وتحديد سبل زيادة تعزيز قدرة الجهاز القضائي على مستوى المجتمعات المحلية. ويجري حالياً وضع نتائج ذلك التقييم في صيغتها النهائية. وفي ٢٥ آب/أغسطس نظمت البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، حلقة عمل للعاملين في المجال القضائي ومساعدتي القضاء في أبيشي بشأن تنسيق الدعم التقني، وتحسين نظام محاكم الدوائر، وتقديم المساعدة القانونية.

٢١ - كما واصلت البعثة توفير التدريب والتوجيه لموظفي السجون الوطنية بشأن المعايير الدولية لتنظيم السجون وإدارتها، إلى جانب تطوير السجون. ومنذ ١١ آب/أغسطس، اشترك مستشارو البعثة في الموقع مع نظرائهم الوطنيين في مديرية السجون في نجامينا للمساعدة على تحسين قدراتها في مجالات إدارة الموارد البشرية والتخطيط والميزانية. وفي

أواخر أيلول/سبتمبر، استكملت البعثة تحديد سجن إرييا، مما أدى إلى تحسن ظروف احتجاز السجناء وأمن السجن على السواء.

٢٢ - وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام كبير لتحسين الظروف المعيشية في السجون في تشاد، فما زالت توجد تحديات كبيرة في هذا المجال. وما زالت حالات النقص في الخدمات الأساسية مثل توفير الغذاء والماء، وكذلك عدم كفاية أعداد حراس السجون المدربين، تتسبب في حدوث اضطرابات في السجون وحالات هروب منها. وما زال الازدحام الشديد في مرافق الاحتجاز أحد العوامل المؤدية إلى ذلك، وهو ما يعزى أساساً إلى عدد الأشخاص قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وما زال أمر البت في مشروع قانون لإنشاء دائرة سجون مؤهلة فنياً وفقاً للمعايير المقبولة دولياً، معلقاً منذ عام ٢٠٠٩.

جيم - حقوق الإنسان

٢٣ - خلال الزيارات الميدانية الأخيرة لمخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخلياً والقرى المجاورة لها، سجلت البعثة عدداً أقل من بلاغات انتهاكات حقوق الإنسان. وما زال العنف الجنسي والعنف الجنساني والاعتقال التعسفي هي الشواغل الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وفي الشهرين الماضيين، وثق موظفو شؤون حقوق الإنسان ٥٣ حالة من هذا القبيل، مقارنة مع ٦٧ حالة في الأشهر الأربعة السابقة.

٢٤ - وركزت برامج البعثة للتدريب في مجال حقوق الإنسان على المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والمسؤوليات التي يضطلع بها المسؤولون عن إنفاذ القانون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وجرى تدريب ضباط من قوات الأمن الوطني (٥٠ ضابطاً في أدري و ٤٢ ضابطاً في أبيشي). وكان هذا التدريب مبادرة مشتركة مع وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات والبرنامج الإنمائي والبعثة. وعقدت حلقتا عمل في أيلول/سبتمبر بشأن وضع مشروع الوزارة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٥ - وفي ١٠ آب/أغسطس في قوز - بيضا، يسرت البعثة دورة توعية بشأن حماية حقوق الإنسان لفائدة ٢٣ منسقا يعملون في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية النشطة في مواقع المشردين داخلياً في إقليم دار سيلا. وكانت هذه الدورة جزءاً من برنامج نظمته مفوضية شؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة اترسوس غير الحكومية. ونُظِّمت أيضاً حملة توعية للعموم بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني وحقوق الطفل من ١١ إلى ١٩ آب/أغسطس في مواقع المشردين داخلياً في إقليم دار سيلا.

٢٦ - وتم تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز القدرات التنفيذية للشركاء الوطنيين لرصد حالة حقوق الإنسان. وتم التبرع أيضا بمواد بشأن حقوق الإنسان إلى المنظمة الجامعة، اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، لدعم برامج التوعية التي تقوم بها.

٢٧ - واستعدادا لتولي النظراء المسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، أجرت البعثة، بالتعاون مع المندوبين الإقليميين التابعين لوزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، ٣٥ زيارة ميدانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا وإلى بلدات وقرى، وقامت بـ ١٦ زيارة رصد إلى مرافق الاحتجاز في شرق تشاد. وأتاحت هذه الزيارات المشتركة فرصة لتزويد النظراء الوطنيين بمعلومات عملية وإطلاعهم على أدوات الرصد وتقديم توجيهات لهم بشأن أنشطة الدعوة.

٢٨ - وفي الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، أجرى ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان السائدة وقدرة نظرائهم الوطنيين على احترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي تنطبق على تشاد. ولاحظت البعثة التزام الحكومة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي. واعترفت الحكومة بمحدودية القدرات المتاحة حاليا للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات ومندوبياتها الإقليمية وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأعربت عن استعدادها للتعاون مع المفوضية في ذلك الصدد.

دال - حماية الأطفال

٢٩ - خلال موسم الأمطار، انخفض عدد البلاغات عن قيام القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بتجنيد أطفال في شرق تشاد. وفي آب/أغسطس، أعيد ٥٨ طفلا، من بينهم عشر فتيات، إلى أسرهم عملا باتفاق توصلت إليه الحكومة وجماعة المعارضة المسلحة التشادية، المعروفة باسم حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد، في وقت سابق من عام ٢٠١٠.

٣٠ - وفي ٢ و ٣ آب/أغسطس، اجتمع خبراء من الدول الموقعة على إعلان نجامينا المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في العاصمة للشروع في خطة عمل من أجل تنفيذ الإعلان. وقد التزمت الدول الموقعة، في الإعلان، بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات والقوات المسلحة. ووفرت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية شؤون اللاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة المساعدة التقنية لهذا الاجتماع.

هاء - المسائل الجنسانية

٣١ - نظمت البعثة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل في مدينة أبيشي في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه لوضع اللمسات الأخيرة على نموذج تدريبي بشأن المسائل الجنسانية لمقدمي الخدمات في قطاعي القضاء والأمن. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، عقدت وزارة العمل الاجتماعي في تشاد، بدعم من البعثة، منتدى بشأن مشاركة المرأة في حل النزاعات إحياء للذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وللأسبوع الأفريقي للسلام. وشرع المشاركون في المنتدى في عملية تهدف إلى تحديد عناصر لوضع استراتيجية وطنية بشأن مشاركة المرأة في حل النزاعات.

٣٢ - وتواصلت الاستعدادات لنقل الأنشطة الجنسانية التي تقوم بها البعثة إلى وزارة العمل الاجتماعي والشركاء.

واو - الشؤون المدنية

٣٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم للجان المحلية المعنية بحل النزاعات للمساعدة على تخفيف حدة التوترات المحلية وتشجيع المصالحة وعودة المشردين داخليا بشكل طوعي ودائم إلى أماكن إقامتهم الأصلية. وركزت الجهود أيضا على توحيد أنشطة المصالحة من أجل نقلها إلى السلطات المحلية وشركائها.

٣٤ - وفي إقليم دار سيلا، عادة ما تحدث توترات بين المزارعين والرعاة في نهاية موسم الأمطار. وتقدم البعثة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم إلى الجهود التي يبذلها المحافظ الجديد لتفعيل اللجنة القائمة المعنية بتسوية النزاعات على الأراضي والنزاعات بين الطوائف والحفاظ على بقائها. وتم تقديم الدعم لحلقات العمل لبناء القدرات بشأن الوساطة وبرامج التوعية للسكان المحليين في إطار برنامج الإنعاش الشامل الذي أطلقه البرنامج الإنمائي مؤخرا في شرق تشاد.

٣٥ - في منطقة بوروثا (إقليم ودّاي)، نُظِّمَت عدة دورات بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء المنفذين، وكذلك بالتعاون مع محافظ منطقة أسونغنا، لمناقشة سبل الحفاظ على مشروع الحوار بين الطوائف. وتم الاتفاق على أن تقدم البعثة الدعم للحوار الأول، بينما تواصل المفوضية والمنظمة غير الحكومية المحلية الشريكة (Eirene) هذه العملية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

٣٦ - واصلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل جهود بهدف تعميم الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفرت البعثة إمكانية الحصول مجاناً على خدمات المشورة والفحوص الطوعية السرية ويسّرت الحصول عليها لموظفيها ولسكان البلد المضيف على حد سواء؛ واستفاد حوالي ٤٣٨ شخصاً من هذه الخدمات. ونفذت أنشطة تثقيفية ممولّة في إطار المشاريع السريعة الأثر، من بينها برامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، بالاشتراك مع مفوضية شؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين في بريجين وفرشانا وغاغا وتريغوين.

٣٧ - وتعزيزاً للمكاسب التي تحققت في هذا المجال، وافق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أن يتولى أنشطة البعثة في هذا المجال، وأن يدعم الشركاء الذين يعملون في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك اليونيسيف وصندوق السكان وحكومة تشاد.

حاء - إجراءات مكافحة الألغام

٣٨ - نظراً لموسم الأمطار، تعطلت أنشطة مكافحة الألغام إلى حد كبير حتى أواخر أيلول/سبتمبر عندما ابتدأ تنفيذ استراتيجية التوعية بمخاطر الألغام. وتمول الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية هذا المشروع. ويقدم خط اتصال مباشر، أُقيم في إطار حملة لتوعية الجمهور بالمتفجرات من مخلفات الحرب، معلومات أيضاً للمجتمعات المحلية عن طريق محطات الإذاعة والنشرات عن المخاطر المرتبطة بمناولة المتفجرات من مخلفات الحرب وطرائق الإبلاغ عن هذه المواد.

٣٩ - أما المهام المتبقية (وتشمل التحقق من طرق ممتدة على حوالي ٣ ٥٠٠ كيلومتر، وإزالة الألغام من ٣٢ منطقة من المناطق التي دارت فيها المعارك، و ١٦٤ مهمة في إطار التقييم العام لإجراءات مكافحة الألغام)، فليس في وسع البعثة إكمالها قبل انسحابها. وبناء على ذلك، تواصلت المناقشات مع المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام في نجامينا بشأن نقل الأنشطة المتبقية إليه.

طاء - الولاية العسكرية للبعثة

٤٠ - منذ تنفيذ التكليف بخفض القوة العسكرية التابعة للبعثة وإعادة تشكيلها في تموز/يوليه ٢٠١٠، استقر قوام القوة في حدود ٢ ١٥٩ فرداً من الأفراد المأذون بهم والبالغ عددهم ٢ ٢٢٥ فرداً. وقد أعيد تقسيم قطاعات منطقة العمليات إلى مقر واحد للقوة في

أبيشي وثلاثة قطاعات: اثنان في شرق تشاد وواحد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي شرق تشاد، يشمل القطاع الشمالي الجديد إقليمي وادي فيرا ووداي، ويقع مقر القطاع في فرشانا. أما القطاع الجنوبي الجديد، الذي يشمل إقليمي دار سيلا وسلامات، فظل على حاله وظل مقر القطاع في قوز - بيضا. ولم يطرأ أي تغيير على قطاع بيراو الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو يتألف من محافظتي فاكاغا والجزء الشمالي من منطقة كوتو العليا، ويقع مقر القطاع في بيراو. وتتمثل المرحلة المقبلة من إعادة التشكيل في الانسحاب النهائي للقوة، الذي سيبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وسينتهي في حدود ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٤١ - ووفقا لخطة الانسحاب التدريجي، تم إغلاق معسكرين في بهاي وغيريدا في ٣١ تموز/يوليه. وتم الحفاظ على وجود عسكري في إيريبا (القطاع الشمالي) وكوكو - أنغارانا (القطاع الجنوبي) لتوفير الحماية للأصول المتبقية التابعة للأمم المتحدة ولموظفيها.

٤٢ - وواصلت البعثة أداء جميع المهام التنفيذية الموكلة إليها، بما في ذلك الاستعداد للرد السريع وواجبات حماية القوة والإلمام بالحالة السائدة بجوار معسكراتها. وتم توفير عمليات حراسة محدودة للقوافل اللوجستية التابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تم استعراض وتحديث خطط الطوارئ لضمان الاستعداد في البعثة لحماية المدنيين من التهديدات الوشيكة بالعنف في المناطق الواقعة في جوار موقع البعثة مباشرة، وللحفاظ على القدرة على إخراج موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الحالات القصوى. وتم الإبقاء على إمكانات للرد السريع بقوة في أبيشي وتوجد ثلاثة احتياطات متنقلة للقطاعات الثلاثة في فرشانا وقوز - بيضا وبيراو.

٤٣ - ويجري حاليا سحب وحدتي المروحيات العسكرية المنتشرة داخل نطاق ولاية البعثة من تشاد. ويجري نقل وحدة منهما إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بينما تتم إعادة الوحدة الأخرى إلى موطنها الأصلي. ورغم أن ذلك سيحدث قبل انتهاء المهام العسكرية المقررة، ينبغي أن يكون عتاد البعثة الجوي المدني كافيا لدعم عملياتها بما في ذلك قدرتها على الرد السريع في الحالات القصوى.

سابعاً - جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تعثرها النزاعات العرقية واللصوصية والنشاط الإجرامي عبر الحدود. وظلت هذه أبرز تهديدات للأمن والاستقرار في إقليمي فاكاغا وكوتو العليا. وبالاعتماد على

٢٩٦ جندياً من أصل قوام مأذون به يبلغ ٣٠٠ جندي في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها.

٤٥ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية قرية أوندا دجالي (فاكاغا) الواقعة على بعد ١٥٠ كيلومتراً جنوب بيراو. وقامت هذه المجموعة بنهب المساكن في القرية وقيل إنها اختطفت حوالي ٤٤ قروياً وأصابت اثنين منهم بطلقات نارية مميتة. وعاد أفراد هذه المجموعة إلى القرية في وقت لاحق من اليوم نفسه وأحرقوا ٧٤ منزلاً، فأصبح نحو ٢٠٠٠ شخص بلا مأوى. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، جرى اشتباك بين مجموعة مسلحة مجهولة الهوية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في بلدة بينبلي، التي تقع على مسافة حوالي ٢٥ كيلومتراً جنوب سام واندجا (كوتو العليا). وتم الإبلاغ عن المزيد من الهجمات التي استهدفت تباعاً في ٢٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر قريتي كومبال وتيرونغولو، الواقعتين على بعد حوالي ١١٠ و ١١٧ كيلومتراً جنوب بيراو. وحسب ادعاءات، شارك في جميع الهجمات عناصر من جيش "الرب" للمقاومة. ولم يجر التأكد من صحة هذه الأنباء بشكل مستقل. وسعت البعثة جاهدة إلى زيارة مواقع هذه الهجمات ولكن القادة المحليين منعوا وصولها إليها.

٤٦ - وتحسباً لانسحاب البعثة، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الإعراب عن قلقها إزاء الوضع الأمني في محافظتي فاكاغا وكوتو العليا الواقعتين في الشمال الشرقي من البلاد. وفي الوقت الحاضر، تحتفظ الحكومة بحوالي ١٢٠ جندياً في بيراو. ولكن هؤلاء الجنود مزودون بأسلحة خفيفة وقدرتهم على التنقل برّاً سيئة وليس لديهم إمكانات جوية كما أنهم يتلقون حداً أدنى من الدعم اللوجستي والمالي. ولهذا أعربت الحكومة عن عزمها نشر وحدة بحجم كتبية من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في بيراو.

٤٧ - وقد أعربت الحكومة في مناسبات عديدة عن رغبتها الشديدة في تلقي مساعدات مباشرة في مجال بناء القدرات تستفيد منها قواتها الوطنية وشرعت في الاتصال بعدة شركاء ثنائيين محتملين. وأنشأت فرقة عمل مؤلفة من ممثلين عن وزارة الخارجية والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف فحص الترتيبات الأمنية في الشمال الشرقي. وعقدت فرقة العمل اجتماعها الأول في ٢ أيلول/سبتمبر وبدأت أعمالها بقائمة من احتياجات الجيش الوطني لدعم عملية نشر محتملة في بيراو.

٤٨ - إلا أن المساعدة التي تلتزمها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتحسين قدرات قواتها المسلحة، بما في ذلك معداتها الفتاكة، تفوق بكثير ما يمكن للأمم المتحدة توفيره.

وتنص خطط البعثة على نقل المسؤولية عن موقع مخيمها في بلدة بيراو وقرب مهبط الطائرات إلى الحكومة وذلك وفقا لأحكام القواعد المالية والنظام المالي ذات الصلة. وستكمل البعثة الطريق الجديد الذي يربط بين المخيمين قبل اكتمال انسحابها من المنطقة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. أما فيما يتعلق بطلبات الحصول على معدات البعثة العسكرية، فهي تظل أصولا وطنية تملكها البلدان المساهمة بالقوات المعنية. وقد طلبت أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بذل جهوده لدعم الحكومة في مساعيها لضمان الحصول على مساعدات ثنائية لبناء قدرات قواتها الوطنية.

٤٩ - ومن الواضح أنه عندما ستبدأ البعثة انسحابها من بيراو، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قد لا تكون القوات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع يتيح لها نشر قوات إضافية وتموينها على الفور. ولتقديم المزيد من المعلومات إلى مجلس الأمن والشركاء الثنائيين المحتملين عن التهديدات الأمنية في إقليم فاكاغا، أوفدت فريقا لإجراء استعراض للبيئة الأمنية السائدة ولتقييم التهديدات، وسأطلع مجلس الأمن على الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الفريق.

ثامنا - الدعم الذي تقدمه البعثة

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الاحتفاظ بأربع قواعد عملياتية (في أيشي وفرشانا وقوز - بيضا وبيراو)، فضلا عن مقرها العمليتي ومقرها الرئيسي الموجودين في أيشي ونجامينا تباعا. كما واصلت البعثة دعم الوجود المتبقي الصغير في إيريبا.

٥١ - وأحرز تقدم في بناء أقسام ومراكز شرطة صلبة الجدران تابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة في شرق تشاد. وبدأت الأشغال في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في ١٧ موقعا من أصل المواقع الـ ١٩ المقررة. وتأخرت عملية الشراء للموقعين المتبقين في مخيمات اللاجئين في إيريدمي وتولوم بسبب مسائل تتعلق بملكية الأرض، وقد تم حلها الآن وأصبحت عملية البناء وشيكة. وانتهت البعثة أيضا من بناء ورش أساسية لتصليح المركبات في ١٩ موقعا لفائدة المفرزة الأمنية المتكاملة. وأنشئت مرافق لتخزين الوقود في جميع الأقسام والمراكز التابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة. وأكملت البعثة أيضا اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة للمناطق المحيطة بجميع المواقع التابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة. وأحرز تقدم في بناء مهجع عملي لإيواء ٢٢٠ طالبا وفي توسيع مطبخ مجهز بجميع المرافق في أكاديمية الشرطة في نجامينا، وكان ذلك بدعم من الصندوق الاستئماني. ويرتقب أن تبدأ مشاريع حفر الآبار للأقسام والمراكز التابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة في نهاية موسم الأمطار، وستستفيد منها أيضا المجتمعات المحلية.

٥٢ - وتركز الجهود على إنجاز أكبر قدر ممكن من أشغال البناء التي كُلفت بها البعثة في حدود ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولكن كما أُشرت إلى ذلك عندما كانت ولاية البعثة قيد النظر (انظر S/2010/217، الفقرة ٩٤)، لا يمكن إكمال جميع أشغال البناء في ذلك التاريخ. وبناء على ذلك، يجري اتخاذ ترتيبات لإكمالها خلال فترة التصفية.

٥٣ - ويجري تنفيذ خطط متكاملة لدعم الانسحاب المقرر للعناصر العسكرية والمدنية التابعة للبعثة بين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد تم تصنيف جميع المعدات وفقا للنظام الذي وضعته الجمعية العامة، وأُعدت قائمة بالمعدات الزائدة عن الحاجة لإطلاع بعثات حفظ السلام الأخرى عليها. كما تم إعداد خطط لتصفية البعثة التي يُتوقع أن تمتد طوال الربع الثاني من عام ٢٠١١.

٥٤ - وبالتوازي مع انسحاب البعثة واستعدادها للتصفية، سيقبل الدعم المباشر المقدم إلى المفزة الأمنية المتكاملة تدريجيا من حيث النطاق الجغرافي والوظيفي، وسيتوقف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

تاسعا - ملاحظات

٥٥ - مثلما حدث في الماضي، أدى موسم الأمطار إلى تراجع معدلات أعمال العنف في شرق تشاد. كما أُشير إلى تحسن العلاقات بين تشاد والسودان، ويقظة قوات الأمن الوطني وقوات أمن الحدود المشتركة، باعتبارها من العوامل الهامة التي أسهمت في ذلك. غير أن الأمطار الغزيرة، إلى جانب نقص الغذاء حاليا، قد زادت من شدة الاحتياجات الإنسانية في أجزاء عديدة من البلاد، وعلى الأخص في الشرق حيث يوجد مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا.

٥٦ - وفي الأشهر القليلة المتبقية من ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يجري بذل جهود كبيرة لتعزيز المبادرات التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية. وسوف تنعكس الدروس المستفادة من هذا المشروع الفريد من نوعه في تقرير الأخير عن تنفيذ ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر. وتعتبر ممارسة حكومة تشاد لمسؤوليتها السيادية في حماية المدنيين، بما في ذلك تأمين المجال لعمليات المساعدة الإنسانية، أمرا حيويا. وفي هذا السياق، جرى في مناسبات عديدة تكرار التأكيد على التزام الحكومة الثابت باستمرار دور المفزة الأمنية المتكاملة.

٥٧ - وبعد ثلاث سنوات فحسب منذ إنشائها، لا تزال قوة المفزة الأمنية المتكاملة في مرحلة التكوين. وقد نجحت المفزة في إثبات أنه يمكن لها أن تحدث فرقا فيما يتصل بأمن

السكان المعرضين للخطر في الشرق. وهذا التقدم الذي تحقق بشق الأنفس إنما يعتمد على الدعم الكبير من المجتمع الدولي. وكان الدعم التقني والإداري الذي تلقتة المفرة يأتى بالكامل تقريبا من البعثة. وبالمثل، كان التمويل يعتمد بالكامل تقريبا على المساهمات السخية والمتواصلة من جانب مجتمع المانحين. وسيتوقف تطوير المفرة الأمنية المتكاملة مستقبلا على استمرار الاهتمام بها، بما في ذلك في مجالات التدريب والرقابة والموارد.

٥٨ - وتسعى الحكومة إلى تأمين الدعم المستمر من جانب المانحين الدوليين للمفرة الأمنية المتكاملة في العام المقبل. ويجب ألا يُسمح باختيار المفرة بسبب نقص التمويل. ومن المفهوم، ولا سيما في المناخ الاقتصادي الحالي، أن تتطلع الدول الأعضاء للحصول على ضمانات بأن الموارد التي يقدمونها ستستخدم أفضل استخدام. ويجري النظر في وضع ترتيبات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء وإدارة صندوق استثماري خلف من أجل المفرة الأمنية المتكاملة، إذا ما كانت تلك هي رغبة الحكومة والجهات المانحة المحتملة، حتى تتوفر بشكل مؤكد الهياكل والقدرات الوطنية اللازمة.

٥٩ - وقد أشرت في تقاريري السابقة إلى أنه من غير المرجح أن تكتمل مشاريع البناء المقررة لدعم عمليات المفرة، بما في ذلك حفر آبار المياه لمراكز الشرطة، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولذلك، ستبقى خلية صغيرة من المهندسين والموظفين الإداريين كجزء من فريق تصفية البعثة للإشراف على إنجاز هذه المشاريع. وأتوقع أن يتم الانتهاء من هذه المشاريع قبل نهاية فترة التصفية.

٦٠ - وحتى يتم تأمين شروط العودة الطوعية المستمرة على نطاق واسع، تظل طلبات مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا على الموارد المستترفة للسكان الذين يستضيفونهم تزيد من مخاطر التوتر. لذلك، فإنني أرى بوادر مشجعة في عدد من المبادرات التي اتخذتها السلطات التشادية مؤخرا لتعزيز الأمن والخدمات في عدد من المناطق كوسيلة لتشجيع عودة النازحين بصورة مستمرة إلى أماكنهم الأصلية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها لمساعدة الحكومة في هذا الصدد. وإنني أدعو الشركاء الدوليين الآخرين لتقديم الدعم أيضا.

٦١ - وحماية المدنيين في شرق تشاد تنطوي على ما هو أكثر من مجرد ضمان الأمن المادي للاجئين، والمشردين والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير الدعم اللوجستي والهياكل ذات الجدران الصلبة للمفرة الأمنية المتكاملة. فالحوار بين الطوائف، وتعزيز هياكل الحكم المحلي، بما في ذلك مؤسسات العدالة والسجون وحقوق الإنسان، وإيجاد الحوافز الاقتصادية والاجتماعية من أجل العودة الآمنة والطوعية للمشردين، هي شروط يعزز بعضها بعضا

لحماية المدنيين، وهي تعتمد على الحكومة في نهاية المطاف. وفي حين تعمل البعثة مع الشركاء المحتملين لضمان استمرار هذه المهام، سيكون التزام الحكومة بأن تؤتي هذه المهام ثمارها عنصرا حاسما.

٦٢ - وستبدأ المرحلة النهائية من تخفيض القوام العسكري للأمم المتحدة في تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سيتم سحب جميع الموظفين العسكريين والمدنيين، ما عدا من تكون هناك ضرورة لهم لتصفية البعثة.

٦٣ - وتسود حالة من القلق بسبب الهجمات الأخيرة في أوندا دجالي، وبنبيلي، وكومبال، وكورونغولو في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. واستعدادا لسحب البعثة، عرضت في تقرير المقدم إلى المجلس في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/409) خيارين لمنطقة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بعد سحب البعثة. ومنذ ذلك الحين، أعربت الحكومة مرارا عن تفضيلها لتلقي دعم ثنائي مباشر لبناء قدرات قواتها الأمنية. وفي هذا السياق، اتصلت الحكومة بعدد من البلدان الشريكة المحتملة. وإنني أحث الدول الأعضاء على الاستجابة لطلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للحصول على مساعدة لضمان عدم وجود فجوة بين رحيل البعثة وبين نشر المزيد من القوات الوطنية المدربة والمجهزة في منطقة فاكاغا.

٦٤ - ومع اقتراب ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من نهايتها، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص للبعثة، يوسف محمود، وإلى جميع الرجال والنساء في البعثة لخدمتهم لقضية السلام والأمن. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان التي ساهمت بالقوات وبأفراد الشرطة في البعثة، فضلا عن الجهات المانحة للصندوق الاستئماني للمفرزة الأمنية المتكاملة، لدعمهم الثابت للبعثة.

المرفق

قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١١ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٠

البلد	الأفراد العسكريون				الشرطة المدنية
	ضباط الاتصال	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	—	—	١١٩	١١٩	—
إثيوبيا	—	٢	—	٢	—
الأردن	—	—	—	—	١٦
أيرلندا	—	١٠	—	١٠	—
باكستان	٢	٤	—	٦	—
بنغلاديش	٢	٤	١٢٩	١٣٥	—
بنن	٣	—	—	٣	٣
بور كينا فاسو	—	٢	—	٢	١٤
بولندا	—	٢	—	٢	—
تركيا	—	—	—	—	٣
توغو	—	٢	٣٥٦	٣٥٨	—
تونس	٤	٢	—	٦	—
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	١	—	١	—
رواندا	١	—	—	١	٢
سري لانكا	—	٢	٧٢	٧٤	—
السنغال	٣	٩	—	١٢	٨
صربيا	—	—	١٤	١٤	—
غانا	٢	٤	٥٢٢	٥٢٨	—
غينيا	—	—	—	—	٨
فرنسا	—	—	—	—	٨
فنلندا	—	—	—	—	٣
الكاميرون	—	—	—	—	٤
كوت ديفوار	—	—	—	—	١٦
كينيا	—	٣	—	٣	—
مالي	١	—	—	١	١٢
مدغشقر	—	—	—	—	٦

البلد	الأفراد العسكريون			
	ضباط الاتصال	ضباط الأركان	القوات	المجموع
مصر	٢	١	—	٣
منغوليا	—	٤	٢٦٤	٢٦٨
ناميبيا	—	٥	—	٥
النرويج	—	١	—	١
نيبال	١	٨	٥٧٣	٥٨٢
النيجر	—	—	—	—
نيجيريا	١	٤	—	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	—	٢	—	٢
اليمن	—	—	—	١٤
المجموع	٢٢	٧٢	٢ ٠٤٩	٢ ١٤٣
				١٢٨

